

المركز الاستشاري للدراسات والنوشت  
The Consultative Center for Studies and Documentation



# التقرير الإنمائي

تقرير دوري يتناول التطورات الانمائية والاقتصادية البارزة



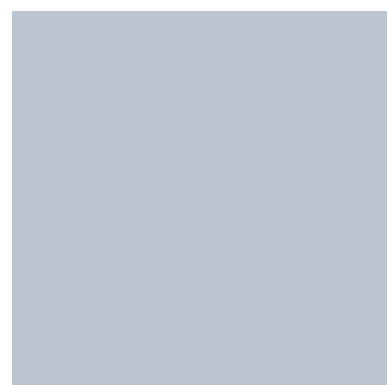
العدد الحادي عشر

آب ٢٠١٣

# التقرير الإنمائي

آب ٢٠١٣

العدد الحادي عشر





# التقرير الإنمائي



المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق  
**The Consultative Center for  
Studies and Documentation**

مؤسسة علمية متخصصة تُعنى بحقلي الأبحاث والمعلومات.

التقرير الإنمائي: يرصد ويلخص ويترجم أهم الأبحاث والدراسات والمشروعات الإنمائية المتعلقة ببلدان الصادرة عن مراكز الأبحاث الدولية والمؤسسات العامة والخاصة.

إعداد: مديرية الدراسات الإنمائية.

صادر عن: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق.

تاريخ النشر: آب ٢٠١٣ الموافق شوال ١٤٣٤ هـ

العدد: الحادي عشر

الطبعة: الأولى.

**حقوق الطبع محفوظة للمركز**

العنوان: بئر حسن - جادة الأسد - خلف الفانتري وورلد  
- فوق صيدلية سببتي - بناية الإنماء غروب - الطابق الأول.

هاتف: ٠١/٨٣٦٦١٠

فاكس: ٠١/٨٣٦٦١١

خليوي: ٠٣/٨٣٣٤٣٨

Baabda 10172010

Beirut-Lebanon

P.o.Box: 24/47

البريد الإلكتروني:

dirasat@dirasat.net

www.dirasat.net

## ثبت المحتويات

٩	مقدمة العدد.....
١١	الجزء الأول: ممارسة الأعمال في لبنان، «الواقع ومقترحات التحسين».....
١٣	مقدمة.....
١٣	أولاً: مؤشرات ممارسة الأعمال في لبنان.....
١٤	أ- مؤشر سهولة الأعمال.....
١٤	ب- تأسيس الأعمال.....
١٥	ج- تراخيص البناء.....
١٦	د- تسجيل الملكية.....
١٦	هـ- حماية المستثمرين.....
١٦	و- دفع الضرائب.....
١٧	ز- التجارة الخارجية.....
١٧	د- تطبيق القوانين.....
١٨	ثانياً: الإصلاحات قصيرة المدى.....
١٨	١- في ميدان تأسيس الأعمال.....
١٨	٢- في ميدان الإستحصال على تراخيص البناء.....
١٩	٣- في ميدان التجارة الخارجية.....
١٩	ثالثاً: الإصلاحات على المدى البعيد.....
٢٠	١- في ميدان تأسيس الأعمال.....
٢٠	٢- تسجيل الملكية.....
٢٠	٣- في ميدان الإستحصال على تراخيص البناء.....
٢٠	٤- في ميدان التجارة الخارجية.....
٢٠	٥- في ميدان حماية المستثمرين.....
٢١	٦- في ميدان دفع الضرائب.....
٢١	٧- في ميدان تنفيذ القوانين.....
٢١	٨- في ميدان تسوية حالات الإعسار (الإفلاس).....

٢٣	الجزء الثاني: الطاقة المتجددة في لبنان
٢٥	مقدمة
٢٦	أولاً: واقع قطاع الطاقة المتجددة في لبنان
٢٦	١- الطاقة المائية في لبنان
٢٧	٢- طاقة الرياح
٢٧	٣- الطاقة الشمسية
٢٧	٤- الطاقة الحيوية
٢٨	ثانياً: عوائق استخدام الطاقة المتجددة وبعض المقترحات
٣١	الجزء الثالث: البُعد الطائفي في توزيع الأموال العامة في لبنان
٣٣	مقدمة
٣٣	أولاً: توزيع الإنفاق العام في لبنان
٣٤	ثانياً: فعالية الإنفاق الاجتماعي العام في تحقيق الإنماء المتوازن
٣٥	١- علاقة الإنفاق الاجتماعي بدرجة الحرمان
٣٥	٢- علاقة الإنفاق الاجتماعي والصحة
٣٧	٣- الإنفاق الاجتماعي وقطاع التعليم
٣٨	٤- الإنفاق الاجتماعي ومؤشرات اجتماعية أخرى
٣٨	ثالثاً: التوزع الطائفي والمذهبي كمحدد أساسي للإنفاق العام في لبنان
٤١	الجزء الرابع: أسواق العمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
٤٣	مقدمة
٤٣	أولاً: واقع سوق العمل في منطقة المينا MENA
٤٣	١- تباين الأجور بين القطاعين النظامي وغير النظامي
٤٤	٢- صعوبة التنقل بين القطاعات ذات الأجور المنخفضة وتلك المرتفعة
٤٤	٣- الفروقات الجغرافية في سوق العمل (البطالة)
٤٤	٤- عدم تكافؤ الفرص
٤٥	ثانياً: من هم الأكثر تضرراً من هذا الواقع
٤٥	١- الشباب
٤٥	٢- النساء: معدلات المشاركة في سوق العمل
٤٦	٣- الفقراء العاملون
٤٦	ثالثاً: النمو الاقتصادي والعمالة
٤٧	رابعاً: أهم الأسباب المشوهة لسوق العمل
٤٧	١- ضعف القطاع الخاص

٤٧	٢- تشوّه أسعار المدخلات .....
٤٧	٣- البيئة الرقابية .....
٤٨	٤- القوانين والضرائب المثبّطة لخلق فرص عمل .....
٤٨	٥- آثار نظم التأمين الاجتماعي السخية .....
٤٨	٦- فقدان المهارات اللازمة للحصول على عمل .....
٤٨	٧- ضعف الارتباط بين القطاع الخاص وقطاع التعليم والتدريب .....
٤٨	٨- النظرة إلى القطاع العام على أنه المستهلك الأبرز لنظم التعليم والتدريب .....
٤٩	٩- الدور المحدود لخدمات الوساطة .....
٤٩	خامساً: الخيارات المتاحة .....
٤٩	١- تنظيم الحوافز تمهيداً للاستثمار، والابتكار، وخلق الوظائف .....
٥٠	٢- السماح للشركات بالمنافسة والاستثمار .....
٥٠	٣- إعادة التوازن إلى العقد الاجتماعي بغية الترويج لأسواق عمل أكثر دينامية .....
٥٠	٤- سد فجوات المعلومات والمعرفة لدى الأطراف المعنية .....
٥١	الجزء الخامس: آفاق الاقتصاد في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المستوردة للنفط .....
٥٣	مقدمة .....
٥٣	١- استمرار الهبوط الاقتصادي في ٢٠١٢، واحتمال تحقيق تعافٍ متواضع في ٢٠١٣ .....
٥٤	٢- التضخم مستقر لكن استقراره هش .....
٥٥	٣- اتساع العجز في التدفقات الخارجية .....
٥٥	٤- الاحتياطات الأجنبية .....
٥٥	٥- تزايد الدعم، وتدهور أوضاع المالية العامة .....
٥٦	٦- ارتفاع مستويات الدين، وضرورة ضبط الأوضاع المالية .....
٥٦	٧- القطاع المالي: تباين الأداء .....
٥٧	٨- ازدياد مخاطر التطورات السلبية .....
٥٧	٩- ضرورة إعادة الاقتصاد الكلي إلى أوضاع مستدامة .....
٥٨	١٠- الحد من أثر ضبط أوضاع المالية العامة على النمو والأوضاع الاجتماعية .....
٥٨	١١- ضرورة إجراء إصلاحات هيكلية لتعزيز النمو المتكامل والمستدام .....
٥٩	الجزء السادس: إحصاءات ومؤشرات .....
٦١	النشاط الاقتصادي العام مقاساً بالمؤشر المركب .....
٦١	المالية العامة .....
٦٣	الدين العام .....
٦٣	القطاع الخارجي .....
٦٥	تمويل برنامج إعادة الإعمار .....





## مقدمة العدد

تزامن استمرار الركود الاقتصادي في لبنان والعديد من دول المنطقة خلال الأشهر الأولى من عام ٢٠١٣، مع تسارع كبير في تفاقم عدم الاستقرار السياسي والأمني. وهو ما دفع العديد من الجهات المعنية بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والائتمانية عموماً إلى محاولة استشراف آفاق المرحلة في هذا المجال، وإن كان ذلك بكثير من التشاؤم. ويأتي في مقدمة هذه الجهات البنك الدولي الذي نشر العديد من الدراسات ذات الصلة مطلع العام الحالي ٢٠١٣.

وبالتزامن مع هذا التوجه، لا يزال واقع الحال يفرض نفسه في مواضيع حيائية لا تقل شأنًا. ففي ظل نقص وغلاء مصادر الطاقة الأحفورية والتقنين الكهربائي في لبنان يستمر التفتيش عن مصادر طاقة بديلة متجددة وصديقة للبيئة. كما يؤدي التدني المزمّن في فعالية الإنفاق العام وتعاضم الهوة في الإنماء المناطقي محلياً إلى البحث في الأبعاد الطائفية لتوزيع الأموال العامة في لبنان.

هذه المواضيع مجتمعة تشكل مضمون التقرير الإئتمائي الحادي عشر، بحيث يستعرض الجزء الأول منه آخر المؤشرات المسجلة على صعيد بيئة الأعمال في لبنان، والإصلاحات المطلوبة لاستعادة الثقة في المدينين القريب والبعيد، أما الجزء الثاني فيتناول واقع الطاقة المتجددة في لبنان والعوائق التي تحول دون تطوير هذا القطاع، في حين يبيّن الجزء الثالث البعد الطائفي للإنفاق العام في لبنان أيضاً ومن خلال مؤشرات إحصائية متعدّدة.

وبينما يستحوذ واقع أسواق العمل في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والخيارات المتاحة في هذا المجال على اهتمام الجزء الرابع، فإن الجزء الخامس يحاول رسم صورة مستقبلية لآفاق اقتصاديات هذه الدول، انطلاقاً من الواقع الراهن وبالاستناد إلى دراسات ميدانية للبنك الدولي.

أما الفصل الختامي لهذا العدد، فيتضمّن مؤشرات إقتصادية وإحصائية رئيسية تطل مختلف أوجه النشاط الاقتصادي وأوضاع المالية العامة والدين العام والميزان التجاري والقروض والمساعدات الخارجية.